واقع التعليم العالي في الأردن
ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل

إعـــــداد

د. يسرى يوسف العلي
جامعة البلقاء التطبيقية

د. بشار عبدالله السلّيم
جامعة البلقاء التطبيقية

مجلة بحوث التربية النوعية – جامعة المنصورة
العدد الثالث عشر – يناير ٢٠٠٩

واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل

د . يسري يوسف العلي* د . بشار عبدالله السليم**

الملخص

إن إستراتيجية التعليم العالي في البلدان المتقدمة تقوم على ضرورة أن تكون لمؤسسات التعليم العالي دور فاعل في عملية تنمية المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية تقوم على فلسفة التعليم والتأهيل وربطها بمستوى ونمط المهارات الذي يتلقاه الطالب بما يتلاءم مع الاحتياجات المتغيره لسوق العمل ونمط اقتصاد السوق وتسخيرها في تنمية المجتمع المحلي.

ويعتبر التعليم العالي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ويحظى التعليم العالي في الأردن بأهمية بالغة، تنبع من الدور الذي يلعبه قطاع التعليم العالي في عملية التنمية بمفهومها الشامل في قطاعات الصناعة، والتجارة، والأعمال الزراعية، والصحة، وغيرها من الخدمات الإنسانية والاجتماعية، كما يسهم التعليم العالي في التنمية الاقتصادية من خلال رفع المستوى التعليمي للعاملين، ومن ثم تحسين إنتاجية قوة العمل الأردنية من خلال العلاقة مع الصناعة، ولذلك فإن التعليم العالي الذي تسعى إليه الأردن هو ذلك الذي يساهم في بناء مجتمع المعرفة، وفي دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوتائر عالية تمكن الأردن من اللحاق بالدول الناهضة، ومن بناء ثروته الوطنية المعتمدة على المعرفة المعمقة، والعقول المبدعة، والمهنية العالية، والقيادات العلمية والفكرية، والثقافية التي تقود عملية التغيير والتقدم، وعليه ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

* أستاذ مساعد قسم العلوم التربوية، كلية الأميرة عالية الجامعية

** أستاذ مساعد قسم العلوم التربوية، كلية الأميرة عالية الجامعية

The Reality of Higher Education in Jordan and the Scope of Its Consistency with The Requirements of Development and the Needs of the Labor Market.

Dr Yosra Al-Ali(*) Dr Bashar Al-Saleem(**)

Abstract

The higher education strategy in the developed nations stress that the higher education institutions must have an effective role in the development of the local community through the development of human resources that is based on the philosophy of education and qualification ,and connecting that with the level and the pattern of skills that the students receive that is consistent with the changing needs of the labor market and the pattern of the market economy and its utilization in the development of the local community.

The higher education is considered the fundamental cornerstone for the comprehensive development generally, and the human development in particular ,the higher education in Jordan enjoys great importance ,and that springs from the role that the higher education sector plays in the development process in its total and comprehensive concept in the industry and trade sector, business, agriculture, health and others of human and social services, also the higher education contributes in the economic development through raising the educational levels of employees and thus increasing the productivity of the Jordanian productive force through the relationship with the industry ,so the higher education that Jordan aspires to is that which contributes in building the knowledge society and in pushing the economic and social development with high pace that enable Jordan to join the prosperous nations and to build his national wealth that depend on deep knowledge ,creative minds and high professionalism ,and scientific ,intellectual ,cultural leaderships that lead the process of change and progress ,so this study will try to shed light on the reality of higher education in Jordan and the scope of its consistency with the requirements of development and the needs of the labor market.

(*)Assistant professor-Department of educational sciences –Princess Alia University college.

(**)Assistant professor-Department of educational sciences –Princess Alia University college.

المقدمة:

تؤكد أحداث الماضي وشواهد الحاضر، وتوقعات المستقبل على أنه لا سبيل إلى الرقي للأمة العربية، واحتلالها المكانة اللائقة بها بين الأمم، إلا بالتنمية، والتنمية الشاملة على وجه الخصوص، وتؤكد أيضا على أنه لا سبيل إلى تحقيق هذه التنمية إلا بالتعليم، والتعليم العالي بصفة خاصة .

ويحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، حيث أصبح يشكل حجر الزاوية للعملية التنموية للمجتمع والمؤشر الرئيس لتقدم الشعوب وازدهارها، فلا تنمية لأمة دون تعليم عال فعال وحيوي ودائب التطور.

ويعد التعليم العالي عنصر رئيس من عناصر استراتيجية التنمية وعامل لا غنى عنه لانطلاق أي مجتمع إلى مسار التنمية والتقدم وإحراز مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي، وهذا لم يعد بالأمر الذي يحتاج إلى أدلة أو إثبات، فبلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء تضع ضمن أهدافها الاستراتيجية تطوير التعليم وتعزيز مؤسساته والارتقاء بجودته وتكيفه مع متطلبات العصر (زيتون، ٢٠٠٥) .

وتعد العلاقة بين التعليم العالي والتنمية علاقة تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها الشامل تعني عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته، وتوسيع خياراته، والتنمية بهذا المفهوم تستند إلى التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص لإحداث التنمية والمساهمة في استمرارها (حبشي، ٢٠٠٠).

ويعتبر التعليم العالي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ولا تقتصر أهمية التعليم العالي من منظور التنمية البشرية على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم العالي يسهم بشكل فاعل في تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات ومخرجات التعليم والتدرب كما وكيفا، وبين حاجات التنمية وسوق العمل من المهارات المطلوبة (لقمان، ٢٠٠٧).

كما يعتبر التعليم العالي - في نطاق السياسة التربوية الشاملة - من الأدوات الأساسية التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان طرق التطوير السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرقي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فهو السبيل الأكيد إلى إعداد القوى العاملة البشرية المتخصصة التي تخطط للنمو المادي للمجتمع، وهو الذي يعد الباحثين الذين يسبرون أغوار المستقبل ويدلون إلى اتجاهاته والعوامل التي يحتمل أن تؤثر في رسمه (بدران، ١٩٩٢).

ويحظى التعليم العالي في الأردن بأهمية بالغة، تنبع من الدور الذي يلعبه قطاع التعليم العالي بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عملية التنمية بمفهومها الشامل فيما يتعلق بقطاعات الصناعة والتجارة والأعمال والزراعة والصحة وغيرها من الخدمات الإنسانية والاجتماعية، وقد شهد الأردن تقدما وتميزا عربيا وإقليميا ويسعى للعالمية في مجال تطوير القوى البشرية المتعلمة والمدربة ذات الكفاءة، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات العلمية والأكاديمية، لقد شرع الأردن في إنشاء مؤسسات تعليم عال في أعقاب وحدة الضفتين عام ١٩٥١م، وذلك بافتتاح صف لتأهيل المعلمين في كلية الحسين في عمان، حيث بلغ عدد معاهد المعلمين والمعلمات التي تم تأسيسها لغاية عام ١٩٦٢م أحد عشر (١١) معهداً منها ثلاثة (٣) معاهد للإناث وثمانية للذكور، ونظرا لحرص القيادة الهاشمية وإيمانا منها بضرورة توفير فرص التعليم الجامعي للأردنيين، فقد تم تأسيس الجامعة الأردنية في عام ١٩٦٢م، وفي عام ١٩٨٠م تم تحويل معاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع لإعداد الفنيين في مجالات المهن التعليمية والهندسية والتجارية والطبية المساعدة والزراعية والاجتماعية إضافة إلى برامج التعليم المستمر لتلبية متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الكوادر الفنية المدربة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٧)

وقد تطور التعليم الجامعي تطوراً متسارعاً منذ بداية الثمانينات ليصل عدد الجامعات الرسمية والخاصة التي تم تأسيسها حتى عام ٢٠٠٧م إلى (٢٥) جامعة، إضافة إلى تأسيس الكليات الجامعية والأكاديميات والمعاهد، والمراكز الثقافية، وعدد من المؤسسات غير الأكاديمية التي تعنى بالبحث العلمي وتهيئة بيئة مناسبة له.

ولقد تأثر المجتمع الأردني تأثيراً كبيراً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث بدأ باتخاذ الخطوات الإيجابية المتسارعة للارتقاء إلى مستوى مجتمعات المعرفة، وفي ضوء ازدياد عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الرسمية والأهلية في الأردن، وانطلاقا من الحرص على المحافظة على نوعية التعليم فيها، فقد جاءت التوجيهات الملكية السامية للحكومة بضرورة أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بإعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية للجامعات وربط التخصصات التي تطرحها باحتياجات سوق العمل من أجل رفع سوية الخريجين وزيادة فرصهم التنافسية في سوق العمل.

وتسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى وضع التعليم العالي في الأردن في المستوى العالمي ليلعب دوراً أساسياً في التحول للاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال الوصول إلى نظام تعليم عال ذي جودة عالية، قادر على إعداد أطر بشرية تتمتع بشخصية مصقولة متكاملة تتميز بالحس بمسؤولية المواطنة والانتماء الأصيل لأمتها وقادرة على مواكبة تطورات المعرفة في حقول التخصص على المستوى العالمي، بما يلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وبما يتواءم مع تحقيق تنمية اقتصادية وطنية، وقدرة على المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٧).

ورغم أن التعليم العالي في الأردن قد أدى دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الكمال يبقى غاية لا تطال خصوصا أن التعليم العالي في الأردن كغيره من أنظمة التعليم المشابهة في غالبية دول العالم يواجه العديد من التحديات التي تحول دون تلبيته لمتطلبات التنمية، والتي تتمثل في القوانين التي تحكم التعليم العالي والتدريب والتطوير للعاملين، وتقييم الأداء، وقصور اسس القبول الحالية في الجامعات الرسمية والخاصة، وتلبية رغبات الطلبة، ومواكبة الحداثة والتطور في الخطط الدراسية، والعلاقة بين الجامعات والقطاعات الأخرى في المجتمع ومدى فاعلية شراكة مؤسساته مع مؤسسات ومنشآت القطاع الحرفي والإنتاجي وقدرته على مواكبة التطورات التقنية التعليمية الحديثة والمعاصرة، التي فرضتها متطلبات التنمية الاقتصادية، وتعزيز مستوى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات عملية التنمية واحتياجات سوق العمل وضبط الجودة، وتمويل الجامعات والبحث العلمي، كما أن الجامعات الأردنية لا زالت تعد الطلبة للواقع المعاش، وتبني سياساتها وبرامجها التعليمية وفقاً لمتطلبات قصيرة المدى، مما أدى إلى تضخم أعداد الخريجين من برامج لا يحتاجها السوق المحلي، ولم تضع هذه المؤسسات الجامعية في اعتبارها إعداد خريجيها ليكونوا قادرين على المنافسة الإقليمية والعالمية.

وانطلاقاً من الذي سبق وتمثلاً لهذه الأهمية تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل الأردني مستقبلا.

مشكلة الدراسة:

يمثل التعليم العالي قمة المنظومة التعليمية وتاج المسار الدراسي ونهاية المطاف التعليمي النظامي بالنسبة للطلبة والدارسين، كما يشكل حجر الزاوية للعملية التنموية للمجتمع والمؤشر الرئيس لتقدم الشعوب وازدهارها، وما فتئت أهميته تزداد، وبخاصة في العقود الأخيرة، وفي المجتمعات المتقدمة حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي ومراكز الدراسات المتخصصة ومعاهد البحث العلمي مركز صناعة القرار الاستراتيجي وموطن رسم التوجيهات والسياسات التنموية (أللا عبدالله، ٢٠٠٧).

واهتمت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها اهتماما واضحا بالتعلم بكل مراحله، وخصصت له جزءا من مواردها وأولته عناية خاصة، ويمكن ملاحظة هذا الاهتمام في انخفاض نسبة الأمية إلى (٩٪) وزيادة عدد المدارس وإنشاء كليات المجتمع التي وصل عددها إلى (٥٥) كلية، وإقامة (٢٥) جامعة منها (١٠) جامعات رسمية، وقد وصل عدد الملتحقين بالتعليم العالي بكل مراحله ما يزيد على (٢٤٥,١) ألف طالب وطالبة، إضافة إلى أولئك الذين يدرسون في الخارج ويتجاوز عددهم (٣٣) ألف طالب وطالبة، فقد أسهم التعليم العالي في التنمية الاقتصادية من خلال رفع المستوى التعليمي للعاملين ومن ثم تحسين إنتاجية قوة العمل الأردنية من خلال العلاقة مع الصناعة، ويشكل الانفاق على التعليم العالي في الأردن ما نسبته (٢٢,٩٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم العام الذي وصل إلى (٣٥٣,٥) مليون دينار.

ومع ذلك فإن التعليم العالي في الأردن يعاني من بعض المشكلات والتقصير عن متطلبات نهضة تنموية حقه، فقد حددت لجنة تقرير مسيرة التعليم العام والتدريب المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المشكلة في العام (٢٠٠٧م) للقيام بمراجعة شاملة لمسيرة التعليم العام والعالي والبحث العلمي من حيث السياسات والتشريعات والتقدم بمقترحات تستهدف من تحقيق الرؤية الملكية التي تهدف إلى وضع نظام التعليم في الأردن في المستوى العالمي من حيث الجودة والمعايير العالمية ليلعب دوراً أساسياً في التحول للاقتصاد المعرفي، حددت المشكلات بالآتي: القوانين التي تحكم التعليم العالي، أسس القبول وقصورها في تلبية احتياجات المجتمع واحتياجات السوق وتكرار التخصصات نفسها في عدد من الجامعات، وعدم مواكبة الخطط والبرامج الدراسية لمتطلبات التنمية والحداثة، وضعف كليات ومعاهد التعليم الجامعي المتوسط في تلبية متطلبات التنمية من خريجين مهنيين وفنيين وحرفيين ذو كفاءة عالية، وموضوع البيئة الجامعية وخدمة المجتمع وضبط الجودة والمواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وعدم تلبية برامج الدراسات العليا للمشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع، وضعف الإنتاج العلمي البحثي وتمويله وضعف علاقته مع الصناعة، والتمويل وتوقف الدعم الحكومي للجامعات. ونظرا للدور الريادي الذي يقوم به التعليم العالي في الأردن من خلال مؤسساته الجامعية في الارتقاء بمسيرة التنمية البشرية وتلبية حاجات سوق العمل وإيجاد الحلول للمشكلات والعوائق التي تعترض مسيرته، ونظرا إلى واقع التعليم العالي في الأردن وما يشهده من تحولات وتحديات وما يتطلع إليه من طموحات وأفاق ترتقي إلى المستوى المطلوب، جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

أسئلة الدراسة:

وفي ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما واقع التعليم العالي في الأردن؟
٢. ما مدى قدرة التعليم العالي في الأردن على تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي؟
٣. ما مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل؟
٤. ما التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية واحتياجات سوق العمل.
٥. ما المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فعالية دور التعليم العالي في تنمية المجتمع الأردني وتلبية حاجات سوق العمل؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة الحالية في إلقاء الضوء على :

١. تقديم خلفية عن واقع التعليم العالي في الأردن.
٢. التعرف على مدى قدرة التعليم العالي في الأردن على تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي.

٣. التعرف على مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.
٤. التعرف على التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية واحتياجات سوق العمل.
٥. التوصل إلى المتطلبات اللازمة لتفعيل دور التعليم العالي في تنمية المجتمع الأردني وتلبية احتياجات سوق العمل في المستقبل .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، وهو واقع التعليم العالي في الأردن، الأمر الذي قد ينتج عنه فهم أعمق لهذا الواقع؛ وأهمية ما قد تتوصل إليه الدراسة من تصورات ومقترحات قد تكون لها أهمية في هذا المجال تكمن في استفادة الجهات المنوطة من نتائج الدراسة ..

منهج الدراسة:

هذه دراسة تحليلية نحاول من خلالها دراسة واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل، كما تحاول هذه الدراسة تقديم خلفية عن واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساق مخرجاته مع متطلبات التنمية، والتعرف إلى التحديات التي تواجهه، كما تحاول طرح أهم المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فعالية دور التعليم العالي في تنمية المجتمع وتلبية حاجات سوق العمل.

وتأسيساً على هذا يمكن القول أن منهج الدراسة الحالية المنهج الوصفي في الرصد والوصف لحركة التعليم العالي ودوره في تنمية المجتمع وكذا عمليات التحليل للقضايا والتصورات التي تفيد في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة:

- التعليم العالي: عبارة عن كل تعليم يمنح درجة علمية بعد مرحلة التعليم الثانوي، لذلك يدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات، المعاهد العليا، الكليات، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التي تمنح درجة علمية بعد الثانوية العامة (مذكور، ٢٠٠٠م). وفي هذه الدراسة يقصد بالتعليم العالي: جميع مؤسسات التعليم العالي في الأردن التي تقدم برامج أكاديمية وتدريبية بعد مرحلة الدراسة الثانوية العامة وتمنح شهادة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه .
- التنمية: عملية حضارية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الحتمية (بشقيها المادي والمعنوي) في مختلف أوجه نشاطات المجتمع الاجتماعية والمعرفية والاقتصادية والثقافية، بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. وعرفتها هيئة الأمم المتحدة عام (١٩٥٦م)، على أنها: العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جميع السلطات الحكومية من أجل تحسين

الظروف الثقافية والاقتصادية في المجتمعات المحلية وجعلها قادرة على المساهمة بالتقدم. (محمود، ٢٠٠١)

خطوات الدراسة :

على ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، وأسئلتها، وأهميتها، ومنهجها، تسير الدراسة وفق الخطوات الآتية:

١. تقديم خلفية عن واقع التعليم العالي في الأردن.
٢. التعرف إلى مدى قدرة التعليم في الأردن على تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي.
٣. التعرف إلى مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.
٤. التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية واحتياجات سوق العمل.
٥. تحديد أهم المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فعالية دور التعليم العالي في تنمية المجتمع الأردني وتلبية حاجات سوق العمل.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

عرض نتائج السؤال الأول والذي نص على: "ما واقع التعليم العالي في الأردن؟"

للإجابة عن هذا السؤال سوف نتناول واقع التعليم العالي في الأردن من خلال ما يلي: كليات المجتمع أو الكليات الجامعية المتوسطة (التعليم العالي المتوسط) وواقع الجامعات الحكومية والخاصة.

يلعب قطاع التعليم العالي بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دوراً مميزاً في عملية التنمية بمفهومها الشامل وخصوصاً في الدول التي تشكل العنصر البشري أهم مواردها، كما هو الحال في الأردن حيث تعتبر قدرات وإمكانات المؤسسات والأفراد عنصر الاستثمار الرئيسي في غياب النفط والموارد الطبيعية.

لقد بدأت أولى مؤسسات التعليم العالي في الأردن عام ١٩٥١م، وذلك بافتتاح أو صف لتأهيل المعلمين في كلية الحسين في عمان، وحينما زادت الحاجة إلى معلمين مؤهلين مدربين، بدأت وزارة التربية والتعليم في الأردن بإنشاء دور للمعلمين والمعلمات، وتم إنشاء دار للمعلمين في عمان عام ١٩٥٢/١٩٥٣م، ودار للمعلمات في رام الله في الضفة الغربية في العام نفسه، وذلك من أجل إعداد معلمين ومعلمات مؤهلين للتدريب في المرحلتين الدراسيتين الابتدائية والإعدادية، وفي عام ١٩٥٤م أنشئت دور للمعلمين في كل من حوارة وعجلون والعروب وبيت حنينا وطولكرم، وقد كانت مدة الدراسة فيهما سنتين بعد الدراسة الثانوية العامة (سميح أبو مغلى وآخرون، ٢٠٠٦). ولما زاد الطلب على التعليم العالي اضطرت الحكومة الأردنية لإنشاء المزيد من هذه المعاهد المتوسطة، حيث بلغ عدد معاهد المعلمين

والمعلمات التي تم إنشاؤها مع نهاية عام ١٩٦٢، وهي السنة التي تم فيها إنشاء أول جامعة أردنية ما مجموعة ثمانية عشر معهداً، منها ست للإناث وأثنى عشر للذكور (بدر، ١٩٩٤).

وفي عام ١٩٨٠ تم تحويل معاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع لإعداد الفنيين في مجالات المهن التعليمية، والهندسية، والتجارية، والطبية المساعدة، والزراعية، والاجتماعية، إضافة إلى برامج التعليم المستمر لتلبية متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الكوادر الفنية المدربة، وتطورت كليات المجتمع من حيث العدد بصورة سريعة حتى عام ١٩٨٥م، إذ وصلت إلى (٥٢) كلية رسمية وخاصة، ثم بدأ عددها يتناقص بعد إنشاء الجامعات الخاصة في بداية التسعينات (التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٧م).

تطورت مؤسسات التعليم العالي الجامعي في الأردن تطوراً متسارعاً من بداية الثمانينات، ليصل عدد الجامعات الرسمية والخاصة التي تم تأسيسها حتى عام (٢٠٠٧م) إلى خمس وعشرين جامعة، إضافة إلى تأسيس الكليات الجامعية والأكاديميات والمعاهد والمراكز الثقافية، وعدد من المؤسسات غير الأكاديمية التي تعنى بالبحث العلمي وتهيئة بيئة مناسبة له (التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٧م).

ولقد كان تطور التعليم العالي في الأردن في مسارين هما:

١. كليات المجتمع أو الكليات الجامعية المتوسطة (التعليم العالي المتوسط).

يطلق عادة على الكليات التي تمنح درجات علمية أقل من الدرجات التي تمنحها الجامعات، الكليات المتوسطة، أو كليات المجتمع. وذلك بسبب ما تؤديه هذه الكليات للمجتمع من خدمات، وخاصة أن معظمها تعنى بالدراسات التطبيقية والتدريبية والفنية لتخريج مهنيين وفنيين قادرين على خدمة المجتمع ميدانيا بصورة أفضل.

وفي الأردن وخلال الطفرة الاقتصادية التي طرأت على الأردن بعد عام ١٩٧٦م، لوحظ أن هناك نقصاً كبيراً في الأيدي العاملة الفنية المتدربة، وذلك بسبب قيام دول الخليج العربي باستقطاب الأيدي العاملة الأردنية المدربة إليها، مما جعل المسؤولين عن التعليم آنذاك يفكرون جدياً في إنشاء كليات متوسطة تخرج الفنيين القادرين على سد النقص الحاصل في المجتمع الأردني، واتفق على تسمية هذه الكليات كليات المجتمع على غرار ما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انتشر تأسيس هذه الكليات بعد عام ١٩٨٢م من قبل الحكومة الأردنية وبعض المستثمرين في القطاع الخاص، وكان الإقبال شديداً من قبل خريجي الثانوية العامة في السنوات الأولى من تأسيسها وخاصة عندما كان السوق يستوعب خريجيها (العلي، والسليمّ، ٢٠٠٧).

ويبلغ عدد كليات المجتمع في المملكة الأردنية الهاشمية حاليا (٥٥) كلية، منها (١٥) كلية رسمية تابعة لجامعة البلقاء التطبيقية والباقي خاصة، ودوائر حكومية أخرى، وأخرى تابعة لوكالة الغوث الدولية، وتدرس هذه الكليات (١١) برنامجاً، وهي تعاني من الضعف وعدم كفاءة الهياكل المنظمة لها، وحالياً تجري إعادة بناء هرم القوى البشرية لإرساء قاعدة عريضة من الفنيين والتقنيين بمشاركة القطاع الخاص، وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين في كليات المجتمع الحكومية والخاصة،

للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م أكثر من (٢٨) ألف طالب وطالبة، والجدول رقم (١) يبين عدد الطلبة الملتحقون في كليات المجتمع والسلطة المشرفة والبرنامج الدراسي للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م(*).

جدول رقم (١) الطلبة الملتحقون في كليات المجتمع حسب المستوى (سنة أولى، ثانية)

والسلطة المشرفة والبرنامج للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧

السلطة المشرفة / البرنامج	المستوى	المجموع الكلي		جامعة البلقاء التطبيقية		دوائر حكومية أخرى		وكالة الغوث الدولية		الكليات الخاصة	
		مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث
المجموع الكلي	مجموع	٢٨٣٥١	١٦١٤٨	١٢٢٠١	٧٤٠٥	١٨١١	١١٧٨	٧٣٣	٥١٥	١٣٦٠٦	٧٠٥٠
	أولى	١٤٣٧٨	٨٠٩٠	٦٨٤١	٣٩٩٢	٩٢٣	٦٠٣	٣٦٥	٢٥٥	٦٢٤٩	٣٢٤٠
	ثانية	١٣٩٧٣	٨٠٥٨	٥٣٦٠	٣٤١٣	٨٨٨	٥٧٥	٣٦٨	٢٦٠	٧٣٥٧	٣٨١٠
برنامج اللغات	مجموع	٣٤٩	٣٠٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤٩	٣٠٩
	أولى	٢٩٢	٢٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩٢	٢٥٥
	ثانية	٥٧	٥٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٧	٥٤
البرنامج التربوي	مجموع	٣٩٩٤	٣٨٤١	١٨٥٦	١٧٩٣	٤٢	٤٢	٠	٠	٢٠٩٦	٢٠٠٦
	أولى	١٥٩٥	١٥٥٣	٨٨٠	٨٥٦	٠	٤٢	٠	٠	٧١٥	٦٩٧
	ثانية	٢٣٩٩	٢٢٨٨	٩٧٦	٩٣٧	٤٢	١٨	٠	٠	١٣٨١	١٣٠٩
البرنامج الهندسي	مجموع	٣٢٢٧	٣٣١	٢١٣٢	١٥٦	١٥٢	١٠	١١٢	٣١١	٦٣٢	٤٥
	أولى	١٧٩٢	١٩٠	١٣٣١	٩٦	٧٤٠	٨	٦٣	١٦٤	٢٢٣	٢١
	ثانية	١٤٣٥	١٤١	٨٠١	٦٠	٧٨	٠	٤٩	١٤٧	٤٠٩	٢٤
البرنامج الزراعي	مجموع	١٥٨	٣٧	١٥٨	٣٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	أولى	٨٤	٢٣	٨٤	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	ثانية	٧٤	١٤	٧٤	١٤	١٠٠٩	٠	٠	٠	٠	٠
برنامج المهن الطبية المساعدة	مجموع	٦٤٥٤	٣٨٤٣	١٤٢٩	٩٦٧	١٤٢١	٥٣٩	١٥٧	١٥٣	٣٤٤٧	١٦٩٤
	أولى	٣١٦٦	١٩٤٧	٨٣٠	٥٤٦	٧٥١	٤٧٠	٧٦	٧٥	١٥٠٩	٧٨٧
	ثانية	٣٢٨٨	١٨٧٦	٥٩٩	٤٢١	٦٧٠	١٠٩	٨١	٧٨	١٩٣٨	٩٠٧
برنامج الأعمال الإدارية والمالية	مجموع	٨٥٣٩	٥٠٤٧	٤٤٤٥	٣٠١٩	١٩٦	٥٤	٢١٤	٢٠٨	٣٦٨٤	١٧١١
	أولى	٤٤٦٠	٢٦٥٥	٢٤٩٣	١٦٨٦	٩٨	٥٥	٦٥	٩١	١٧٧٤	٤٢٤
	ثانية	٤٠٧٩	٢٣٩٢	١٩٥٢	١٣٣٣	٩٨	٠	١١٩	١١٧	١٩١٠	٨٨٧
برنامج إدارة المعلومات	مجموع	١٤٠٦	٩١٣	٩٨١	٦٩٧	٠	٠	٥١	٤٢	٣٧٤	١٧٤
	أولى	٧٧٩	٤٩٢	٥٤٦	٣٧٦	٠	٠	٣٠	٢٦	٢٠٣	٩٠

(*)خلاصة إحصائية عن التعليم العالي تصدر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٨م، قسم الإحصاء والمعلومات، مديرية تكنولوجيا المعلومات.

السلطة المشرفة / البرنامج والمكتبات	المستوى	المجموع الكلي		جامعة البلقاء التطبيقية		دوائر حكومية أخرى		وكالة الغوث الدولية		الكليات الخاصة	
		مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث
	ثانية	٦٢٧	٤٢١	٤٣٥	٣٢١	٠	٠	٢١	١٦	١٧١	٨٤
برنامج الفندقة	مجموع	٥٠٢	٥٥	١١٧	٢٩	٠	٠	٠	٠	٣٨٥	٢٦
	أولى	٢٨٢	٤١	٧٩	٢٧	٠	٠	٠	٠	٢٠٣	١٤
	ثانية	٢٢٠	١٤	٣٨	٠٢	٠	٠	٠	٠	١٨٢	١٢
برنامج الفنون التطبيقية	مجموع	٣٥٦٦	١٦٥٥	١٠٨٣	٧٠٧	٠	٠	٠	٠	٢٢٨٣	٩٤٨
	أولى	١٨٥٤	٨٦٩	٥٩٨	٣٨٢	٠	٠	٠	٠	١٢٥٦	٤٨٧
	ثانية	١٧١٢	٧٨٦	٤٨٥	٣٢٥	٠	٠	٠	٠	١٢٢٧	٤٦١
برنامج العلوم التطبيقية	مجموع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	أولى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	ثانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
برنامج علوم الشريعة والحضارة الإسلامية	مجموع	١٥٦	١٣٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٥٦	١٣٧
	أولى	٧٤	٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٤	٦٥
	ثانية	٨٢	٧٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٢	٧٢

كما يبين الجدول رقم (٢) أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع الأردنية حسب السلطة المشرفة والدرجة العلمية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م(*).

(*)خلاصة إحصائية عن التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٨.

جدول رقم (٢)

أعضاء هيئة التدريس المتفرغون في كليات المجتمع الأردنية حسب السلطة المشرفة والدرجة العلمية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م

السلطة المشرفة / الدرجة العلمية		المجموع الكلي	الدكتوراة	الماجستير	الدبلوم العالي	البكالوريوس	دبلوم متوسط فنون
المجموع الكلي	المجموع	١٨٢٨	٤٤١	٧٢٠	٥٣	٥٤٠	٧٤
	إناث	٦٨٠	٦١	٣٠٠	٢٣	٢٦١	٣٥
جامعة البلقاء التطبيقية	المجموع	٩٨٦	٣٥٩	٣٩٠	١٩	١٩٦	٢٢
	إناث	٢٩١	٥١	١٤٢	٨	٧٨	١٢
دوائر حكومية أخرى	المجموع	١١٧	٣٨	٢٥	١	٤١	١٢
	إناث	٤٦	٠	١٢	٠	٢٥	٩
وكالة الغوث الدولية	المجموع	٩١	٤	٤١	١	٤٠	٥
	إناث	٣٧	٢	١٦	١	١٦	٢
الكليات الخاصة	المجموع	٦٣٤	٤٠	٢٦٤	٣٢	٢٦٣	٣٥
	إناث	٣٠٦	٨	١٣٠	١٤	١٤٢	١٢

٢. الجامعات الحكومية والخاصة:

أ. الجامعات الحكومية (الرسمية).

نظراً لحرص القيادة الهاشمية وإيماناً منها بضرورة توفير فرص التعليم الجامعي للأردنيين فقد صدرت الإرادة الملكية الأردنية بتأسيس الجامعة الأردنية في ١٩٦٢/٩/٢م كأول جامعة وطنية أردنية، لتلبي حاجات التعليم المتزايدة، ثم كانت جامعة اليرموك الرسمية الثانية التي تم تأسيسها عام ١٩٧٥م، ونتيجة لتزايد أعداد خريجي الثانوية العامة، وزيادة الطلب على التعليم العالي الجامعي توالى إنشاء الجامعات الرسمية، ففي عام ١٩٨١م تم إنشاء جامعة مؤتة، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية عام ١٩٨٦م، ثم جامعة آل البيت عام ١٩٩٢م، ثم الجامعة الهاشمية عام ١٩٩١م، ثم جامعة البلقاء التطبيقية عام ١٩٩٧م، التي تولت مسؤولية إعادة تنظيم كليات المجتمع وتفعيل برامجها إضافة إلى أنها جامعة رسمية تمنح درجة البكالوريوس، ثم جامعة الحسين بن طلال عام ١٩٩٩م، ثم الجامعة الألمانية الأردنية عام ٢٠٠٥م، وأخيراً جامعة الطفيلة التقنية عام ٢٠٠٥م، حيث يبلغ حالياً عدد الجامعات الحكومية الرسمية (١٠) جامعات، والجدول رقم (٣) يبين عدد الطلبة الملتحقون في الجامعات الأردنية لمستوى البكالوريوس والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات حسب الجامعة.

جدول رقم (٣)

الطلبة الملتحقون في الجامعات الرسمية لمستوى البكالوريوس والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس حسب الجامعة للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م

الجامعة	العدد	عدد الطلبة الملتحقون لمستوى البكالوريوس	عدد الطلبة الملتحقون في الدراسات العليا	عدد أعضاء هيئة التدريس
المجموع الكلي	المجموع	٢٢١٢١٦	٢٢٥٥١	٥٦١٧
	إناث	٦٩٠٦٦	٦٩٤٦	٨٤٥
الجامعة الأردنية	المجموع	٣٣٣٧٤	٥٣١٦	١٢٢٠
	إناث	٢١٤٢	٢٧٠١	٢٧٧
جامعة اليرموك	المجموع	٢٣٩٩٨	٤٨٥٠	٧٢٩
	إناث	١٤٤١٤	٢٢٠٦	١٠٣
جامعة مؤتة	المجموع	١٤٣٣٧	١١٨٥	٥١٨
	إناث	٧٧٢٦	٣٣٤	٥١
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	المجموع	١٨١٢٢	١٥٣٥	٧٥٧
	إناث	٩١٣٠	٦٥٢	١٤٢
الجامعة الهاشمية	المجموع	١٦٩١٣	٦٥٨	٥٠٣
	إناث	٩٦٥٢	٣٥٤	١١٥
جامعة آل البيت	المجموع	١١٥٦٠	٧١٦	٢٦٢
	إناث	٦٤٨١	٢٤٩	٣٧
جامعة البلقاء التطبيقية	المجموع	٢٣٠٧٩	١١٠٥	٣٧٤
	إناث	١٣٨١٩	٣٠٢	٥٦
جامعة الحسين بن طلال	المجموع	٧١٢٦	٥٤	١٥٨
	إناث	٤٠٤٦	٣٨	١٤
جامعة الطفيلة التقنية	المجموع	٢٩٣٤	٤٩	١٦٣
	إناث	١٣٨٨	٣٣	١٣
الجامعة الألمانية الأردنية	المجموع	٧٠٦	١٣٧	٨٨
	إناث	٢٦٩	٣٧	٧٧

ب. الجامعات الخاصة

يسجل للأردن تميزه عن غيره من الدول المجاورة بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس كليات وجامعات أهلية تديرها شركات خاصة، تهدف إلى تحقيق الاستثمار في قطاع التعليم العالي، ويعد عام ١٩٩٠م محطة مهمة من محطات تطور التعليم الجامعي في الأردن، إذ منح فيه أول ترخيص

لإنشاء جامعة أهلية أردنية (جامعة عمان الأهلية)، التي باشرت عملها في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١م، وتوالى بعد ذلك تأسيس الجامعات الأهلية ليصل عددها إلى (١٥) جامعة في عام ٢٠٠٨م، والجدول رقم (٤) يبين عدد الطلبة الملتحقون في الجامعات الأردنية الخاصة لمستوى البكالوريوس والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس فيها حسب الجامعة للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

جدول رقم (٤)

الطلبة الملتحقون في الجامعات الأردنية الخاصة لمستوى البكالوريوس والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس فيها حسب الجامعات للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م

الجامعة / العدد		عدد الطلبة الملتحقون لمستوى البكالوريوس	عددالطلبة الملتحقون لمستوى الدراسات العليا	عدد أعضاء هيئة التدريس
المجموع الكلي	المجموع	٧٦١٣١	١٨٩٥	٣١٢٧
	إناث	١٨٩٦٨	٤١١	٦١٦
جامعة عمان العربية للدراسات العليا	المجموع	-	٦٧٧	٩١
	إناث	-	١٧٠	١١
جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا	المجموع	-	٤١٠	٥١
	إناث	-	١١٤	٤
جامعة جدارا للدراسات العليا	المجموع	-	١٥٧	٢٩
	إناث	-	٣٩	٦
جامعة عمان الأهلية	المجموع	٦٢٢٩	٣٦	٢٨٨
	إناث	١٤٧٩	١٦	٧٩
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	المجموع	٧٧٤٩	١٩	٣١٤
	إناث	٢١٨٥	١	٦٧
جامعة فيلادلفيا الخاصة	المجموع	٦٩٧٤	٤٠	٣١٢
	إناث	١٣٨٥	١٦	٧١
جامعة الإسراء الخاصة	المجموع	٦٧٩٨	٢٦	٢٥٤
	إناث	٢١٥٣	٨	٥٣
جامعة البتراء الخاصة	المجموع	٥٣٨٠	٤٩	٢٨٤
	إناث	٢١٢٨	٣٤	١٢٥
جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة	المجموع	٨٠٩٠	٢١	٢٨٢
	إناث	٢٧٥٤	٩	٨٧
جامعة الزرقاء الأهلية	المجموع	٤٩٣٦	-	١٩٠
	إناث	٢٣٥١	-	٣٦

الجامعة / العدد		عدد الطلبة الملتحقون لمستوى البكالوريوس	عددالطلبة الملتحقون لمستوى الدراسات العليا	عدد أعضاء هيئة التدريس
جامعة اربد الأهلية	المجموع	٤١٧٢	-	١٤٣
	إناث	١٦٥٧	-	٢٥
جامعة جرش الأهلية	المجموع	٤٩٧٠	٤٩	١٨٨
	إناث	١٩٥٩	٤	٣٤
جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	المجموع	١١٦٦	-	٤١
	إناث	٣٣٥	-	٤
الأكاديمية الأردنية للموسيقى	المجموع	٦٦	-	١٧
	إناث	٣٨	-	٦
كلية العلوم التربوية الجامعية	المجموع	٦٣٣	-	٢٧
	إناث	٥٤٤	-	٨

وبلغ عدد الخريجين من الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة) لمستوى البكالوريوس لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م (٤٠٧٨٧) طالبا وطالبة، منهم (٢١٧٥٧) طالبة كما بلغ عدد خريجي الدراسات العليا في الجامعات الأردنية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م (٤٨٨٣) طالبا وطالبة، منهم (٢٢٠٣) طالبة، ومما سبق وبالعودة إلى الإحصائيات والبيانات الواردة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نلاحظ ازدياد أعداد الطلبة الملتحقين في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا، كما بلغ عدد الطلبة الوافدون (العرب والأجانب) الملتحقون في الجامعات الأردنية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م (٢٦٧٣٦) طالبا وطالبة منهم (٧٨٤٢) طالبة (التقرير الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن، ٢٠٠٨).

وفي ضوء التوسع الذي شهده الأردن في إنشاء مؤسسات التعليم العالي بشكل متسارع، جاءت فكرة إنشاء مجلس التعليم العالي، ليتولى التخطيط والتنسيق ورسم السياسة العامة ومتابعة تنفيذها لقطاع التعليم العالي.

عرض نتائج السؤال الثاني والذي نص على: "ما مدى قدرة التعليم العالي في الأردن على تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل الوثائق والمصادر المتعلقة بدائرة الإحصاءات العامة عن عدد الملتحقين بالتعليم العالي نسبة إلى تعداد السكان في الأردن؛ وسوف نتناول علاقة التعليم العالي باحتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي من خلال بعدين هما: الطلب الاجتماعي ومعدل الالتحاق.

١. التعليم العالي والطلب الاجتماعي.

لقد كان الطلب الاجتماعي منذ تأسيس أول مؤسسة للتعليم العالي في الأردن عام ١٩٥١م إلى غاية الآن قاصراً عن مواجهة الطلب الاجتماعي المتنامي من خريجي مرحلة التعليم العام، ولا تسهم في إعداد المتخصصين المهره القادرين على خلق فرص العمل الذاتي.

ونظراً لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ولغايات تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم العالي، تم إنشاء الجامعات الأهلية حيث أصبحت تسهم بما لا يقل عن (٤٠٪) من عبء التعليم العالي في الأردن، وعلى الرغم من ذلك ما زالت مؤسسات التعليم العالي في الأردن لا تلبي الطلب المتزايد على التعليم العالي على الرغم من وجود (٥٥) كلية جامعية متوسطة و(٢٥) جامعة حكومية وخاصة، ولكن لا يزال هناك فارق بين أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي وأعداد الخريجين من التعليم الثانوي، حيث أن هناك أكثر من (٢٥٪) من الخريجين لم يستطيعوا الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

٢. معدل الالتحاق بالتعليم العالي.

بلغ عدد سكان الأردن حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠٧م حوالي (٥,٧٢٣٠٠٠) منهم (٥١,٥٪) ذكور و (٤٨,٥٪) إناث، وبلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان (٢,١٪) لعام ٢٠٠٧م، كما بلغ معدل النمو السنوي للسكان (٢,٢٪) وفي عام ٢٠٠٧م بلغ إجمالي عدد الطبلة الملتحقين في جميع مراحل التعليم (١,٨٤٣٣٠٠) منهم (٩٤٧٦٠٠) ذكور و (٩١٥٧٠٠) إناث وبلغت نسبة الطلبة إلى إجمالي السكان (٣٢,٢٪) منهم (٣١,٤٪) ذكور و (٣٣,٠٪) إناث، وبلغ عدد الطلبة في مرحلة التعليم العالي (كليات مجتمع وجامعات) (٢٤٥,١) ألف طالب وطالبة منهم (١٢٠,٦) ألف طالب ذكور و (١٢٤,٥) ألف طالبة إناث، وبلغ عدد الطلبة في كليات المجتمع (٢٦,٢) ألف طالب وطالبة منهم (١٠,٧) ذكور و (١٥,٥) إناث، وبلغ عدد الطلبة في الجامعات (٢١٨,٩) ألف طالب وطالبة منهم (١٠٩,٩) ذكور و (١٠٩,٠) إناث، كما بلغ عدد الطلبة الخريجين من كليات المجتمع والجامعات (٥٤,٠) ألف طالب وطالبة منهم (٢٤,٧) ذكور و (٢٩,٣) إناث، وبلغ إجمالي عدد الطلبة الخريجين من كليات المجتمع (٨,٣) ألف طالب وطالبة منهم (٣,٠٠٠) ذكور و (٥,٣٠٠) إناث، كما بلغ إجمالي عدد الطلبة الخريجين من الجامعات (٤٥,٧) ألف طالب وطالبة منهم (٢١,٧) ذكور و (٢٤,٠) إناث (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٧).

وعند النظر إلى علاقة التعليم العالي بالنمو السكاني ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي، ومدى مساهمته في توظيفه خدمة للتنمية نجد أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الأردن يشكل نسبة عالية مع المعدلات الملحوظة في بعض الدول العربية والأجنبية لعام ٢٠٠٥م، حيث تبلغ (٣٩٪)، بينما تصل في بعض البلدان العربية كلبنان إلى نحو (٥١٪)، وفلسطين إلى نحو (٣٨٪)، ومصر إلى نحو (٣٤٪)، والسعودية إلى نحو (٢٨٪) والكويت إلى نحو (٢٠٪) واليمن إلى نحو (٩٪).

وترتفع النسبة أكثر في بعض دول أوروبا كفرنسا وبريطانيا لتصل إلى نحو (٦٦٪) وتزداد النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ (٧٠٪) (سلامة، ٢٠٠٧).

ويتضح من النسب الواردة سابقاً إلى أن تقدم الدول وارتفاع مؤشر نموها يكون انعكاساً مباشراً لزيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالي، وعند النظر إلى التركيبة العمرية للسكان الأردنيين نجد أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (٣٧,٣٪)، وتشير التقديرات السكانية التي أعدتها دائرة الإحصاء العامة لعام ٢٠٠٧م، أن السكان في الأعمار (١٥- ٢٤) سنة بلغت (٢١,١٪) كما أشارت إلى أن

نسبة الملتحقين من الشباب بالدراسة بلغت (٣٩٪)، وهذه المؤشرات في عمومها تؤكد على النمو الكبير خلال السنوات القادمة في عدد السكان الذين يرغبون في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الأردن.

عرض نتائج السؤال الثالث والذي نص على: "ما مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل؟"

للإجابة عن هذا السؤال سوف نستعرض مخرجات التعليم العالي ومدى تلبيتها لمتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل من خلال المؤشرات الآتية:

١. تكافؤ الفرص في التعليم بين الطلبة الذكور والإناث.

إن مسيرة التعليم العالي في الأردن عبر العقود الخمسة الأخيرة تعكس اهتماماً بالغاً من قبل القيادة الهاشمية في توفير الفرص التعليمية، وتحقيق التكافؤ للجميع بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين وذلك في مختلف أنحاء المملكة الأردنية: مدنها وأريافها وباديها. وبالنظر في نمو وزيادة الخريجين بالتعليم العالي خلال العقدين الماضيين توضح التطور في مسيرة التعليم العالي. وتعد نسب التحاق الإناث في مستوى التعليم العالي جيدة وتفوق نسب التحاق الذكور إذ بلغت نسبة الإناث في مؤسسات التعليم العالي كافة وعلى مختلف المستويات الدراسية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، ودكتوراة) (٤٩٪)، وبلغت نسبة الإناث على مستوى البكالوريوس في مختلف مؤسسات التعليم (الرسمية والخاصة)، (٥٠٪)، كما بلغت نسبة الإناث في مستوى البكالوريوس في الجامعات الرسمية (٥٧,٣٪) في حين لم تتجاوز نسبة الإناث (٣١,٨٪) على مستوى البكالوريوس في الجامعات الخاصة.

وكانت نسب التحاق الإناث على مستوى البكالوريوس أعلى من نسب الذكور في كليات التربية والعلوم الإنسانية والفنون الجميلة والهندسة المعمارية والزراعة والعلوم الطبيعية، بينما كانت نسب التحاق الذكور في كليات الحقوق والتجارة وإدارة الأعمال والرياضيات والحاسوب والطب والعلوم الطبية المساعدة والهندسة والطب البيطري أعلى منها للإناث، وبلغت نسب الإناث الملتحقات في الدراسات العليا على اختلاف مستوياتها (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراة) (٣٧٪) من المجموع الكلي للطلبة.

كما بلغ عدد الطلبة في مرحلة التعليم العالي (كليات مجتمع وجامعات) لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م (٢٤٥,١) ألف طالب وطالبة منهم (١٢٠,٦) ذكور و (١٢٤,٥) إناث، في حين بلغ عدد طلبة الدراسات العليا الملتحقين في الجامعات الأردنية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م (١٣,١٢٤) طالب وطالبة منهم (٨,٣٢٢) ذكور و (٤٨٠٢) إناث (التقرير الإحصائي، ٢٠٠٧).

وتدل المقارنات السابقة جميعها على تزايد إقبال المرأة على التعليم في الأردن وعدم وجود فجوة نوعية بين الطلاب والطالبات في مؤسسات التعليم العالي.

ويشير الاتجاه الزمني العام لتطور أعداد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي في الأردن إلى وجود ارتفاع في أعداد الخريجين سواء الذكور والإناث على حد سواء، وعند النظر إلى مساهمة

المرأة في سوق العمل فإنها تتقلص نسبة مشاركتهن في سوق العمل إلى (١٤,٧٪)، ويشكل تدني مشاركة المرأة في سوق العمل المنظم هاجس لدى الحكومة الأردنية والمنظمات النسائية على حد سواء، فما زالت مساهمة المرأة الأردنية في سوق العمل أقل من نظيراتها في منطقة الشرق الأوسط وفق أرقام تقرير صادر عن البنك الدولي عام ٢٠٠٦م حيث يصل معدل مشاركة النساء في الشروق الأوسط نحو (٢٨٪)، ويظهر التقرير ذاته أن نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوة العاملة أقل بكثير مما تفترضه معدلات الخصوبة والتعليم والتركيب العمري للإناث في الأردن.

٢. المواءمة بين المخرجات في أعدادها ومجالات تخصصاتها واحتياجات سوق العمل.

تشير بيانات توزيع الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م تبعا لمجال التخصص كما في الجدول رقم (٥) إلى وجود تفاوت كبير في معدلات التحاق الطلبة إلى مجالات التخصص حيث تشير البيانات إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين بتخصص العلوم الإنسانية والدينية حيث بلغت حوالي (١٥,٦٠٪) من إجمالي عدد الطلبة، كما يتضح من الجدول أن نسبة الملتحقين بتخصص التجارة وإدارة الأعمال بلغت (١٥,٢٧٪) من عدد الطلبة. وعلى النقيض تراجعت أعداد الطلبة الملتحقين في مجال الخدمات حيث بلغت (٠,٣٨٪) وهي نسبة منخفضة جدا، وهذه المهن هي التي يحتاجها سوق العمل فعليا في الأردن.

جدول رقم (٥)

توزيع الطلبة المقبولين في الجامعات الأردنية لمستوى البكالوريوس حسب التخصص لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

الرقم	التخصص	عدد الطلبة	النسبة المئوية
١	علوم التربية وإعداد المعلمين	٦٨٠٨	٪١٢,٧٥
٢	العلوم الإنسانية والدينية	٨٣٢٩	٪١٥,٦٠
٣	الفنون الجميلة والتطبيقية	٨٦٢	٪٠١,٦١
٤	مهن الخدمات	٢٠٢	٪٠٠,٣٨
٥	الحقوق	٢٠٢١	٪٣,٧٨
٦	العلوم الاجتماعية والسلوكية	١٧٥٤	٪٣,٢٨
٧	التجارة وإدارة الأعمال	٨١٥٢	٪١٥,٢٧
٨	الاتصال الجماهيري والتوثيق	٥٩٨	٪٠١,١٢
٩	التربية الرياضية	٧١٤	٪٠١,٣٣
١٠	العلوم الطبية	٣٠٥٧	٪٠٥,٧٢
١١	الرياضيات والحاسوب	٥٤٢٦	٪١٠,١٦
١٢	الطب	٨٩٣	٪١,٦٧
١٣	طب الأسنان	٤٢٥	٪٠,٧٩
١٤	الصيدلة	١٦٦٠	٪٣,٣١
١٥	العلوم الطبية المساعدة	٣٨٤٠	٪٧,١٩
١٦	الهندسة	٧١٢٩	٪١٣,٣٥
١٧	الهندسة المعمارية وتخطيط المدن	٦٠٠	٪١,١٢
١٨	الزراعة	٨٥٣	٪١,٦٠
١٩	الطب البيطري	٥٩	٪١,١١
	المجموع	٥٣٣٨٢	٪١٠٠

ويتبين من الجدول رقم (٥) أن هناك نقصاً كبيراً في معدلات الالتحاق في تخصصات مهن الخدمات، والزراعة والهندسة المعمارية وتخطيط المدن وغيرها لصالح تخصصات العلوم الإنسانية والدينية وتخصصات التجارة وإدارة الأعمال.

وتدل مؤشرات الموارد البشرية في الأردن لسنة ٢٠٠٧م، أن نسبة المتعطلون من خريجي كلية المجتمع بلغت (١٢,٦٪) منهم (٥,٤٪) للذكور و (٢٥,٥٪) للإناث، في حين بلغت النسبة لخريجي مرحلة البكالوريوس (٢٩,٤٪) منهم (١٨,٣٪) للذكور و (٤٩,٤٪) للإناث، كما تشير المؤشرات إلى أن المشتغلون من خريجي كليات المجتمع بلغت (١١,٧٪) منهم (٩,٢٪) للذكور و (٢٥,٢٪) للإناث، في حين بلغت النسبة لخريجي مرحلة البكالوريوس (٢٤,٣٪) منهم (١٩,٩٪) للذكور و (٤٧,٨٪) للإناث (دائرة الإحصاءات، ٢٠٠٧).

وبصورة عامة فإن التعليم العالي في الأردن يواجه مشكلة في تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي، ودليل ذلك عدم المواءمة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل ومعدل البطالة بين الخريجين من طلبة كليات المجتمع والجامعات.

٣. علاقة مخرجات التعليم العالي بخصائص سوق العمل.

لاشك في أن متطلبات وحاجات سوق العمل تشكل جزءاً أساسياً من متطلبات وحاجات الطالب الذي يحصل على شهادته الجامعية ليكتشف أن رحلته الأصعب قد بدأت بعد تخرجه، إنها رحلة الحياة وتأمين لقمة العيش في ظل أسواق عمل محلية وعالمية تتميز بمنافسة شديدة لا يجد فيها عملاً إلا من أعدته جامعته لفهم احتياجات ومتطلبات وآليات الأسواق، ولاشك أيضا في أن متطلبات وحاجات سوق العمل تشكل جزءاً أساسياً وحاسماً من متطلبات تنمية مجتمعنا الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم متغير تتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بسرعة مذهله.

وتشير عدة دراسات أن معدل البطالة في الأردن بلغ عام ٢٠٠٧م (١٤٪) وأن سوق العمل الأردني يعاني بشكل كبير من نقص في المهن الحرفية والمهنية والتقنية وفائض عرض في قوة العمل، ناتجة عن عدم مواءمة مخرجات التعلم والتدريب لحاجة سوق العمل الأردني: كما يعاني السوق الأردني من زيادة في أعداد العمالة الأجنبية مما يزيد من أعباء الرصيد المتراكم من العاطلين عن العمل، وهذه العمالة الأجنبية بلغ عددها عام ٢٠٠٧م (٣١٣١٩٦) عاملا وعاملة منها العمالة غير المتعلمة والعمالة ذات التعليم المتدني، والعمالة ذات التعليم العالي، وهناك العمالة غير المهرة وشبه المهرة.

وتعد مشكلة عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المشكلة الحقيقية التي يعاني منها الأردن، وأن المهن التي يحتاجها سوق العمل الأردني هي من مخرجات التعليم العالي الفني، من نمط الكليات المتوسطة الذي يقوم على مجموعة من البرامج المهنية والفنية والتطبيقية المتنوعة لمدة سنتين.

وهذا لا يتفق مع واقع مؤسسات التعليم العالي التي تهيمن عليها التخصصات الجامعية الإدارية والإنسانية، ويرتبط بهذه المشكلة النقص الحاد الذي يواجهه المجتمع في القوى العاملة الفنية الوطنية في ظل عجز التعليم العالي عن خلق ثقافة اجتماعية لدى المجتمع الأردني عن أهمية حاجة السوق لهذه المهن، ولكن رغم ذلك ما زال المجتمع الأردني يتجه بشكل كبير إلى التخصصات التي لا يحتاجها السوق الأردني.

وتتجه النية لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية إلى وضع آليات وخطط جديدة للقبول تتمكن من خلالها من توجيه المقبولين قدر الإمكان حسب التخصصات المطلوبة في سوق العمل وتوجيه المخرجات لخدمة السوق الأردني كما أن اعتماد أسواق العمل المتزايدة على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وعلى الذكاء الصناعي، وعدم الثبات والأمان، في الوظائف التقليدية واستحداث متطلبات وحاجات جديدة على مواصفات ومهارات وكفاءات وخبرات الموارد البشرية، التي سيعتمد عليها سوق العمل في تيسير شؤونه الأساسية، يجعل الموارد البشرية التي أنجزت عمل الأمس غير قادرة على إنجاز عمل اليوم، كونه يختلف اختلافاً جوهرياً عن عمل الأمس، وستكون

عاجزة أكثر في الغد، إذا لم تجدد نفسها باستمرار وتخضع نفسها طوعاً للتدريب والتأهيل والتكوين المستمر، إن دور التعليم العالي التقني في الأردن في ظل المتغيرات العالمية والتطورات المتلاحقة والسريعة مهم، ويتطلب جهداً من المسؤولين عنه، وكذلك المخططين له أن يباشروا عملية الربط السريع المخطط بين التعليم التقني والمتغيرات، حتى يمكن تحقيق الخطط التنموية المختلفة للمجتمع، وهذا بدوره يتطلب ضرورة الاهتمام بمقترحات وآراء سوق العمل، مما يساهم في تطوير مستوى التخصصات المطلوبة لسوق العمل، والاهتمام باحتياجات سوق العمل، وتلبية متطلباته من التخصصات والتأهيل.

عرض نتائج السؤال الرابع والذي نص على: "ما التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية واحتياجات سوق العمل؟"

يحظى التعليم العالي في الأردن بأهمية بالغة، تنبع من الدور الذي يلعبه قطاع التعليم العالي في عملية التنمية بمفهومها الشامل، فيما يتعلق بقطاع الصناعة والتجارة والأعمال والزراعة وغيرها من الاهتمامات الإنسانية والاجتماعية، ويقف التعليم العالي في الأردن اليوم كما في دول العالم الأخرى، على مفترق طرق مهمة فيما يتعلق بالقضايا الكبرى مثل: الجودة والمنافسة، واستخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم، وتطوير معايير الاعتماد، والاستجابة للضغوط والمتطلبات المحلية والإقليمية والدولية بأشكالها المختلفة، وعلى الرغم من تحقيق التعليم العالي في الأردن قفزات كمية هائلة ومتميزة في مؤسساته، إلا أن المؤشرات النوعية للتعليم العالي لم ترق بعد إلى مستوى الطموحات المتوقعة، بحيث تلبي متطلبات التنمية بمفهومها الشامل، فما تم استثماره في نظام التعليم العالي في الأردن لا يواكب متطلبات واحتياجات سوق العمل، وتقف وراء ذلك تحديات عديدة يكمن إجمالها فيما يلي:

- ضعف الإقبال على الالتحاق ببرامج كليات المجتمع، وتدني التحصيل الأكاديمي للطلبة الذين يلتحقون بها، ونقص التمويل اللازم لتجهيز البنية التحتية للكليات والجامعات لتطويرها.
- لا تلبي البرامج المطروحة والخطط الدراسية لتلك البرامج في الكليات حاجات سوق العمل والقطاعات ذات الأولوية التنموية العالية.
- قصور المناهج الدراسية والطرائق التدريسية بما يتناسب مع التغيرات المختلفة، وغلبة التخصصات النظرية والإنسانية والتطبيقية،وضعف التقويم المستمر.
- تدني جودة مناهج الكليات وبعض التخصصات في الجامعات لضعف التعاون مع القطاع الخاص.
- الاستمرار في تنفيذ تخصصات أصبح سوق العمل مشبعا بها.
- ضعف في نظام تقييم جودة البرامج حيث يتسم بالمركزية ويعتمد على ردود الأفعال.
- ضعف إجراءات تحديث الخطط بما يتناسب مع المتغيرات وافتقارها إلى التركيز على التعليم الذاتي والتفكير الناقد وحل المشكلات.

- ضعف دور الجامعة في تنمية وتنظيم المجتمع، والتواصل مع مؤسسات القطاع المدني والخاص، لتحقيق رسالة التعليم العالي في تعزيز البحث العلمي والتطوير وتنمية المجتمع وتركيزها على القيام بوظيفة واحدة وهي وظيفة التعليم.
- غياب الإستراتيجية الشاملة لضبط وإدارة الجودة على المستوى الوطني ومستوى الجامعات.
- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والاهتمام بالكم على حساب الكيف.
- ضعف مصادر تمويل البحث العلمي وعدم ديمومتها وضعف البنية التحتية اللازمة لإجرائها.
- ضعف الاهتمام من قبل مؤسسات التعليم العالي، بمتابعة الخريجين العاملين على رأس العمل وغير العاملين من الخريجين.
- التوسع في تطوير الكليات الإنسانية والاجتماعية على حساب الكليات العلمية والتقنية والفنية.
- الانخفاض النسبي للجوانب النوعية للنظام التعليمي، وانخفاض مستوى الخريجين وعدم قدرة المؤسسات على تكييف مناهجها وبرامجها مع المتغيرات السريعة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتغيرات التي تحدث في طبيعة المهن في سوق العمل.
- ضعف برامج تطوير القدرات المؤسسية للعاملين في مؤسسات التعليم العالي على المستويات كافة، الأمر الذي تدنى معه أداء العاملين فيها وأصبحت استجاباتهم لحاجات سوق العمل لا تتسم بالكفاءة والفعالية.
- لا يوجد تنسيق بين التخطيط الجامعي وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

عرض نتائج السؤال الخامس والذي نص على: "ما المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فعالية دور التعليم العالي في تنمية المجتمع الأردني وتلبية حاجات سوق العمل؟"

هذا هو واقع التعليم العالي في الأردن وما يحيط به من تحديات كثيرة، وعلى الرغم من تلك التحديات والتي تحول دون تفعيل مخرجاته وربطها مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل إلا أن ذلك لم يمنعه من إنجاز نجاحات في عدد من الأهداف المنشودة وبدرجة رئيسه رقد سوق العمل بكوادر مؤهله مدربة في مختلف المجالات، وأن تناول العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل يعد في حقيقة الأمر معالجة لثروة رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في الأردن، وعلى ضوء ما سبق بيانه من تحديات تحول دون الاستفادة من مخرجات التعليم العالي في التنمية واحتياجات سوق العمل فإننا نقدم رؤية معينة تتضمن بعض المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فعالية دور التعليم العالي في تنمية المجتمع الأردني وتلبية حاجات سوق العمل وهي كالآتي:

- الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة، حيث أن تنمية المجتمع عملية تتميز بالتكامل وتنبثق من الواقع وتأخذ في الاعتبار عناصر الدينامية الثقافية المتجددة فيها.
- إحداث العديد من التغيرات في مؤسسات التعليم العالي كمتطلبات أساسية في تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات المستقبل من خلال:

١. الاهتمام بالبحث العلمي.

٢. تطوير العملية التعليمية.

٣. تنمية العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

٤. تطوير بنى وهياكل مؤسسات التعليم العالي.

- ضرورة الربط بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل كماً ونوعاً إلى مختلف التخصصات، وإعادة النظر في البرامج والمقررات والأنظمة المختلفة للتعليم وتشجيع الجامعات الخاصة للاستجابة لمتطلبات السوق المحلي والإقليمي من العمالة الفنية المدربة.
- الالتزام بتحقيق معايير الجودة في كافة أبعاد العملية التعليمية بما يوافق التقنية المعاصرة.
- تطوير كليات ومعاهد التعليم الجامعي المتوسط لتخريج مهنيين وفنيين وحرفيين ذوي كفاءة عالية تتلاءم مع خطط التنمية الوطنية والإقليمية وحاجات سوق العمل.
- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل في صياغة الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير المناهج التعليمية.
- تأطير الإقبال على التعليم المهني، وذلك للحاجة الماسة لإعادة التوازن لهرم قوة العمل الأردني، وبناء قاعدة مهنية صناعية عريقة من خلال تنمية ثقافة مجتمعية ايجابية نحو التعليم المهني والتقني.
- تطوير سياسة القبول (المدخلات) ومعاييره بما يتلاءم لحاجات التنمية وبما ينعكس إيجابا على مخرجات العملية التعليمية.
- النظر إلى الإنفاق على التعليم العالي كاستثمار وطني في الموارد البشرية واعتبار التعليم العالي شراكة بين الدول والمؤسسات والأفراد المستفيدين من مخرجاته، ولذلك فإن مسؤولية تمويله تكون مشاركة بين الشركاء كافة.
- تحويل الجامعات إلى مؤسسات إنتاجية تستقطب ما أمكن خريجيها الذين لا يجدون مجالا للعمل في المؤسسات الأخرى من خلال مؤسسات إنتاجية ضخمة تتبع للجامعات.
- المساهمة في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع الأردني، ومحاولة إيجاد الحلول الفعالة لها من خلال توجيه الأساتذة لإجراء البحوث التطبيقية حول المشكلات التنموية الخاصة بالمجتمع.

الخاتمة:

يمثل ما تقدم محاولة علمية لدراسة وتشخيص واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل، انطلاقا من قناعة مؤداها أن التعليم العالي يعد الرصيد الإستراتيجي للمجتمعات، الذي يتحقق عن طريقة الوفاء باحتياجات التنمية الشاملة، وبصورة عامة فإننا نجد أن هناك دورا بارزا وهاماً قامت به مؤسسات التعليم العالي الأردنية في تطوير المجتمع الأردني وتحول مؤسسات التعليم العالي مد يد العون للمجتمع المحلي من خلال إعداد القوى العاملة في مختلف المهن والمعارف والانتقال بالإنسان من حالة الأمية إلى عقلية مثقفة، كما ساهمت مؤسسات التعليم العالي في حركة التغيير الاجتماعي وخدمة المجتمع من خلال ما تقدمة من فنيين وعاملين، ولكي يحقق التعليم العالي الدور المأمول منه في تلبية متطلبات التنمية في المجتمع الأردني ينبغي إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي حتى تلبي متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

المراجع :

١- ألملا عبدالله، فيصل حميد (٢٠٠٧). واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية، المؤتمر التربوي السادس، التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية مملكة البحرين ٢٠- ٢٢ نوفمبر المجلد الأول.

٢- بدر، حامد (١٩٩٤). التعليم العالي في الأردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص، مركز الدراسات والأبحاث، عمّان الأردن.

٣- بدران، شبل (١٩٩٢). سياسة التعليم في الوطن العربي الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤- لتعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٧). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عمّان، الأردن.

٥- التقرير الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن (٢٠٠٨). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قسم الإحصاء والمعلوماتية آذار.

٦- حبشي، محمد مصطفى (٢٠٠٠). سياسة التعليم العالي: إدارة وتمويل، مجلة إتحاد الجامعات العربية، يوليو (٣).

٧- دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٧). مؤشرات المحافظات.

٨- زيتون، محيا (٢٠٠٥) التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، لبنان.

٩- سلامة، رمزي (٢٠٠٧). أحوال التعليم العالي في الدول العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، بيروت.

١٠- سميح أبو مغلي وآخرون (٢٠٠٦). قواعد العمل في الجامعة ط١، جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، عمّان، الأردن.

١١- العلي، يسرى السليّم، بشار (٢٠٠٧). الجامعة والمجتمع، المؤتمر التربوي السادس، التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية، مملكة البحرين، ٢٠- ١٢ نوفمبر، المجلد الأول.

١٢- لقمان، أحمد محمد (٢٠٠٧). تجسير الفجوة بين إعداد الموارد البشرية واحتياجات سوق العمل: وجهة نظر منظمة العمل العربية ورقة مقدمة لمؤتمر المعرفة الأول بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خلال الفترة من ٢٨- ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧ دبي: الإمارات العربية المتحدة.

١٣- محمود، منال طلعت (٢٠٠١). التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

١٤- مذكور، علي (٢٠٠٠). التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل القاهرة، دار الفكر العربي.

١٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٧). التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان الأردن.